العرب
السبت 2019/12/21
السنة 42 العدد 11565

مغازلات تبون لا تسكت الشارع الجزائري

الحراك الشعبي يرفض الحوار مع السلطة الجديدة

عادت المظاهرات في عدة مدن جزائرية، للمطالبة بالتغيير الجذري في الجمعة الـ44 للحراك، وذلك غداة تنصيب الرئيس المنتخب عبدالمجيد تبون، وعلى الرغم من خطابه الذي رآه البعض مغازلا لعامة الشّعب، إلا أنه لم يهدئ من غضب الحراك الشّعبي، الذي يرى في تبون مجرد واجهة مدنية خاضعة لتوجهات المؤسسة العسكرية ذات النفوذ القوي بالبلاد.

صابر بليدي

الجزائر – لاحت بوادر قطيعة بين الشارع الجزائري والسلطة الجديدة في البلاد، بقيادة الرئيس المنتخب حديثا عبدالمجيد تبون، بعدما تجددت الاحتجاجات السياسية الرافضة للحوار، وغير المعترفة بالانتخابات الرئاسية، والمشددة على مطالب رحيل النظام القائم وتحقيق تغيير سياسي شامل.

وتجددت المظاهرات الاحتجاجية في الجزائر، ضد السلطة الحاكمة في أول رد فعل ميداني لها، على العرض السياسي الذي قدمه الرئيس الجديد للبلاد، مما يوحي بأن القطيعة مستمرة بين الطرفين، وأن أزمة الثقة المتراكمة على مر الأشهر الماضية لم تتفكك برسائل الغزل.

وفي أول خطاب له، جدد تبون دعوته إلى الحوار من أجل تحقيق التغيير المطلوب، في دعوة خلفت انقساما وسط

> المعارضة تتطلع إلى خطوات عملية من طرف السلطة الجديدة، لتأكيد نوايا حلحلة الأزمة خاصة في ما يتعلق بمعتقلي الرأي

الحراك بين من رفضها بدعوى أنها من نظام غير شرعي وبين آخرين قدموا شروطا للمشاركة في الحوار مثل إطلاق سراح معتقلين خلال الأشهر الماضية.

ورفعت في الجزائر العاصمة وعدد من مدن ومحافظات البلاد، على غرار وهران وبجاية والبويرة وقسنطينة، الجمعة، شعارات رافضة لأي حوار مع السلطة، واعتبرت الرئيس عبدالمجيد تبون، هو واجهة مدنية للسلطة العسكرية بقيادة الجنرال قايد صالح.

وتعد الاحتجاجات استمرارا لحراك متواصل منذ 22 فبراير الماضي، لكنها تأتي هذه المرة بعد يوم واحد من تنصيب الرئيس الفائز بانتخابات جرت في 12 ديسمبر الجاري وقاطعها معارضون.

ودخلت الاحتجاجات السياسية في الجزائر شهرها الحادي عشر، بالوصول إلى الجمعة الرابعة والأربعين، التي خرجت فيها أعداد غفيرة من المحتجين، للتعبير عن تمسكها بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي، ورفضها لما وصف بـ"مناورات" تبون، لتفكيك الشارع المنتفض عبر الدعوة إلى حوار سياسي مباشر معه.

وفيما راهنت السلطة والمؤيدون لها، على خطاب عبدالمجيد تبون، لتهدئة الشارع وإعادة المحتجين إلى بيوتهم، فإن الاحتجاجات الجديدة، والشعارات الصريحة ضد تبون، لم تتوقف خاصة في ما يتعلق بنجله المتواجد في السجن، بتهمة الضلوع في فضيحة شحنة الكوكايين.

واستعمل المتظاهرون غبرة القمح الصلب، في تلميح أو كناية عما أسموه بـ"نظام الكوكايين"، بعد ثبوت ضلوع مسؤولين كبار في الدولة من وزراء وأقارب لهم، وضباط وإداريين ورجال قضاء، في فضيحة شحنة الكوكايين، التي ضبطت سنة 2018 بميناء وهران.

ويبدو أن تأخر رسائل الطمأنة التي أطلقها الرئيس الجديد، خلال حملته الانتخابية أو في خطابه الرسمي الأول، على هامش مراسيم أداء اليمين الدستورية واستلام المهام، ما زالت محتشمة أو متحفظا عليها، مما سار في اتجاه تعميق أزمة الثقة بين الطرفين.

وتكون عقوبات السجن الصادرة في حق الناشط والشاعر الشعبي محمد تاجديت من العاصمة، والطالبة نور الهدى في تلمسان، وقبلهما الفنان نيم بوهران، قد غطت على إطلاق سراح العديد من الموقوفين في المسيرات الأخيرة، وعلى رأسهم المناضل المسن حميدو قاريدي من العاصمة.

وفيما كانت مراسيم اليمين جارية أمس الأول في قصر المؤتمرات بالعاصمة، نطقت محكمة سيدي امحمد بالعاصمة بحكم 18 شهرا سجنا نافذا في حق الناشط محمد تاجديت، وأحال القضاء الطالبة نور الهدى على السجن المؤقت في تلمسان، مما جعل الغموض والشكوك تلف تعهدات عبدالمجيد تبون بخصوص هذا الملف.

وعلى عكس الدعوات المطالبة بضرورة تحرير الإعلام والحريات واحترام حق التظاهر، فإن التعتيم المسجل، الجمعة، على المسيرات الاحتجاجية من طرف غالبية وسائل الإعلام المحلية، واستمرار نشاط الحرب الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي ضد الاحتجاجات، يعطي الانطباع بأن أزمة الثقة في الجزائر لا تزال تأخذ شكل كرة الثلج، في ظل استمرار نفس ممارسات السلطة المؤقتة.

وتتطلع المعارضة السياسية في البلاد، وما بات يعرف بالحراك الشعبي، إلى خطوات عملية من طرف السلطة، لتأكيد نوايا حلحلة الأزمة القائمة، خاصة في ما يتعلق بإطلاق سراح معتقلي الرأي، وعلى رأسهم المناضل التاريخي لخضر بورقعة، كريم طابو، فضيل بومالة، وسمير بلعربي.

وتحصي تنسيقية الدفاع عن معتقلي الرأي، نحو ألف موقوف في السجن المؤقت، منذ بداية الاحتجاجات السياسية في البلاد، منهم 200 تم الحكم عليهم بعقوبات السجن النافذ، فضلا عن ممارسات قمعية سجلت قبيل الانتخابات، في المسيرات الشعبية بمدن غرب البلاد، خاصة مدينة وهران، وهو ما دفع الناشطين إلى تعبئة الشارع والتنقل إلى مدينة وهران للتعبير عن التضامن والدعم بين جميع مدن البلاد.

وظهرت هاشتاغات وشعارات على شبكات التواصل الاجتماعي، كـ"كلنا وهران"، و"وهران برافو (شكرا) عليكم.. الجزائر تفتخر بكم"، وهو نفس الشعار الذي تم تداوله ورفعه في مختلف المدن، لرفع معنويات سكان مدينة أو منطقة معينة تتعرض للقمع أو التشويه كما يحدث لمنطقة القبائل.

وفيما أبدت العديد من القوى السياسية الموالية أو القريبة من السلطة، عن استعدادها لمباشرة حوار سياسي مع السلطة، فإن مواقف المعارضة الحزبية أو المستقلة ما زالت تتراوح بين الرفض والتحفظ، حيث عبر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عن رفضه الانخراط فيما أسماه بـ"مناورة إعادة إنتاج النظام"، أما جبهة القوى الاشتراكية، فقد وضعت "شروطا مسبقة" مقابل الذهاب للحوار مع السلطة.

الجزائريون في الشارع من جديد

الجيش الليبي يخير مصراتة بين القصف أو سحب ميليشياتها من طرابلس

طرابلس – خير الجيش الليبي مصراتة بين القصف أو سحب ميليشياتها من طرابلس، بعد أن أمهلها 72 ساعة للانسحاب من العاصمة إضافة إلى مدينة سرت الليبية.

وقال الناطق الرسمي باسم الجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري إن "مقاتلات الجيش الوطني استهدفت مواقع عسكرية في مصراتة استخدمت لتخزين الأسلحة والمعدات التركية والأسلحة التركية".

وتدعم أنقرة بالسلاح والعتاد العسكري حكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج، حيث تصر على تقويض الاستقرار بالبلد عبر دعم الميليشيات بالسلاح، بهدف تقويض جهود الجيش الليبي الذي يخوض منذ أبريل الماضي معركة ضد الإرهاب وفوضى الميليشيات.

وأضاف البيان الصادر عن الجيش الليبي، الجمعة، أن "استهداف مصراتة سوف يتواصل يومياً دون انقطاع وبشكل مكثف لم يسبق له مثيل ليلاً ونهارًا إذا لم تسحب مصراتة ميليشياتها من طرابلس وسرت خلال 3 أيام على حد أقصى تنتهي مدتها الساعة 12 مساء الأحد".

وقال المسماري إنه "في حال ما تمت تلك الانسحابات فإن سلاح الجو العربي الليبي يعلن إنه لن يتم استهداف المنسحبين من طرابلس وسرت إلى مصراتة لمدة 3 أيام فقط لا أكثر مع الاحتفاظ بحق استهداف أي معدات جديدة يتم نقلها إلى مصراتة وتخزينها فيها".

وأكد الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي، "أن المحاولات اليائسة التي يقوم بها فايز السراج المغلوب على أمره في اللحظات الأخيرة المتمثلة في طلبه هذه الليلة رسميا وعلنياً من تركيا تقديم الدعم اللوجستي والفني العسكريين ما هي إلا محاولة تعلق الغريق بقشة".

ووقعت تركيا مع السراج اتفاق ترسيم حدود بحرية يمكّن تركيا من المطالبة بمساحة كبيرة من شرق المتوسط.

وعلى الرغم من التنديد المحلي والدولي بالاتفاقية العسكرية التي أبرمتها حكومة السراج مع أردوغان، التي تسمح لأنقرة باستخدام أراضي ليبيا وأجوائها دون إذن، إلا أن حكومة السراج أعلنت الخميس الموافقة على تفعيل الاتفاقية، ما يفتح المجال أكثر أمام تدخل مباشر لأنقرة في ليبيا.

وكان الرئيس التركي قد صرح في العاشر من ديسمبر أنه مستعد لإرسال جنوده إلى ليبيا دعما لحكومة السراج إذا طلب هذا الأخير ذلك، ما أجج أكثر التوتر.

وأفاد مصدر عسكري ليبي تابع للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر أن هناك فرق اقتحام وقناصة أتراكا يقاتلون في صفوف حكومة الوفاق في محور خلة الفرجان بالعاصمة الليبية طرابلس.

وقال المصدر العسكري، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لدواع عسكرية في تصريحات لوكالة "سبوتنيك" نشرت الجمعة، "لقد رأينا جنودا أتراكا يقاتلون على الأرض في محور خلة الفرجان بطرابلس في صفوف الميليشيات المسلحة والتابعة لحكومة الوفاق ونراهم بأعيننا"، مؤكدا على أن "الجنود هم عبارة عن قناصة وفرق اقتحام أتراك".

وأشار المصدر على أن "الميليشيات المسلحة والمرتزقة الذين يقاتلون معهم كل يوم في تراجع إلى الوراء أمام مدفعيات قواتنا المسلحة"، مشيرا إلى أن "الجيش الوطني الليبي والوحدات العسكرية تسيطر كل يوم على أماكن جديدة ولكن تقدم قواتنا بطيء غير أنه دائم".

اقترب الحسم

البوليساريو تعقد مؤتمرها في المنطقة العازلة

ردا على فتح قنصليات أفريقية في العيون المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط – ربط مراقبون توقيت انعقاد مؤتمر جبهة البوليساريو الانفصالية التي بدأت أشغاله، الخميس، في المنطقة العازلة من الصحراء المغربية، بما حققته الدبلوماسية المغربية من نجاح في الآونة الأخيرة، على إثر إعلان أربع دول أفريقية فتح قنصلياتها في مدينة العيون، ما يعني توسع دائرة الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء.

وعقدت جبهة البوليساريو مؤتمرها الخامس عشر في المنطقة العازلة "تيفاريتي" الخميس، وتنتهي أشغاله الاثنين القادم.

واعتبر مراقبون أن انعقاد مؤتمر البوليساريو بمثابة تحدّ للقرارات الأممية واستفزاز للمغرب الذي سبق وأن احتج رسميا أمام الأمم المتحدة في حال انعقاد المؤتمر في منطقة "تفاريتي" المشمولة بوقف إطلاق النار، مؤكدا أن هذه التحركات المرتقبة لا تحترم القرارات الدولية.

ويؤكد المغرب أن هذا الإجراء استفزازي لعدم احترامه القرارات الدولية، ومنها قرار مجلس الأمن عدد 2440 الذي تم تبنيه في أكتوبر عام 2016.

وسبق أن طلب مجلس الأمن من البوليساريو احترام كامل الالتزامات التي قطعها على المبعوث الأممي السابق هورست كولر في ما يتعلق بـ"بير الحلو" و"تيفاريتي" و"منطقة الكركرات العازلة"، وعدم القيام بأي إجراء لتغيير معالم المنطقة.

وتعليقا على هذا التطور أكد القيادي السابق في جبهة البوليساريو مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، لـ"العرب"، أن "البوليساريو دأبت على القيام ببعض الأنشطة الاحتفالية في المناطق المتنازع عليها شرق الحزام منها ملتقيات ومؤتمرات، وما يطبعها جميعا أنها أنشطة مؤقتة وليست دائمة".

من جهته أكد نائب رئيس لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، نورالدين قربال، لـ"العرب"، أن "جبهة البوليساريو تقوم كعادتها بأعمال مخالفة لتوصيات وقرارات الأمم المتحدة، من باب التنفيس على الأزمة الداخلية التي تعيشها إضافة إلى انتهاكات الحقوق داخل المخيمات، وتراجع الاعترافات بالجمهورية الوهمية"، مشددا على أن "المغرب يحتفظ بحقه في الدفاع عن حقه المشروع لوحدته الترابية والوطنية تحت السيادة المغربية".

ويرفض المغرب بشدة تغيير الوضع القانوني والتاريخي في المنطقة العازلة في الصحراء المغربية، والتي تضم مناطق تيفاريتي، والمحبس، وبير الحلو.

المغرب يحصد دعما واسعا في نزاع الصحراء

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد وجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أواخر مارس 2018، والتي أكد من خلالها رفض المملكة القوي والصارم للاستفزازات والانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار التي ترتكبها البوليساريو.

ويؤكد المراقبون أن توسع دائرة الدعم لمغربية الصحراء ولرؤية المغرب في النزاع القائمة على مبادرة الحكم الذاتي، أثار استياء الجبهة الانفصالية.

وأشار قربال، إلى أن ما جعل بوليساريو تقتحم تيفاريتي، هو رغبتها في الرد على ما حققه المغرب من تقدم ملحوظ على المستوى الدبلوماسي نحو حصر قضية الصحراء المغربية عند الأمم المتحدة، وبداية فتح تمثيليات داخل المناطق الجنوبية، وتركيز كل التقارير الأممية على حل سياسي دائم وواقعي متوافق عليه.

بدوره يؤكد مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، أن "ما تقوم به الجبهة شرق الجدار الأمني رد عليه المغرب سريعا من خلال فتح قنصلية دائمة لدولة جزر القمر بالعيون بالتزامن مع مؤتمر البوليساريو، وهي ضربة قوية للجبهة التي ما فتئت تسوّق بأنه لا توجد دولة تعترف للمغرب بالسيادة على الصحراء".

وبين القيادي السابق في جبهة البوليساريو على أن "الجبهة لا تستطيع الاحتجاج على فتح قنصلية في العيون في الوقت الذي تمارس أنشطة مشابهة شرق الحزام، رغم أن المؤتمر 15 هو احتفالية مؤقتة مدتها أسبوع في حين أن القنصلية باقية، وبالتالي فما تقوم به الجبهة لا يخدم مشروعها السياسي في النزاع بل تطيل أمده فقط".

نورالدين قربال

البوليساريو تقوم كعادتها بأعمال مخالفة لقرارات الأمم المتحدة

ويقول خبراء في العلاقات الدولية إن البوليساريو بهذا الاستفزاز تريد استدراج المغرب إلى ترجيح خيار الحرب، خيار أعاد التأكيد عليه عبدالله لحبيب ولد بلال، ما يسمى وزير الدفاع لدى الجبهة الانفصالية، بأن "الحرب ظلت حتمية" وأنه "لم يعد الوقت للتعامل مع الأمم المتحدة بنفس الطريقة".

ومن وجهة نظر مصطفى ولد سلمى فإنه يعتقد أن قرار الحرب إن كان سيحصل فهو "قرار جزائري بالدرجة الأولى وقرار دولي بالدرجة الثانية". مستدركا بالقول "لا أعتقد أن ظروف المنطقة تسمح به".

واتضح الدعم الجزائري اللامحدود للبوليساريو ولمخرجات مؤتمرها الـ15، حين صعدت الخارجية الجزائرية من موقفها بعد قرار جزر القمر بفتح قنصلية بالعيون المغربية، حيث رأت أن "هذا الإجراء شديد الخطورة ويعد انتهاكا خارقا لمعايير القانون الدولي، فضلا عن تشكيله مساسا بالقواعد والمبادئ التي يجب أن تطبع تسيير العلاقات الإفريقية".

وفي الوقت الذي تنظم فيه البوليساريو مؤتمرها المخالف للقرارات والتحذيرات الأممية، تستمر الرباط في حصد الدعم الدولي سياسيا ودبلوماسيا ميدانيا لملف الصحراء وسيادتها على أقاليمها الجنوبية، وهذا ما تحقق في اليومين السابقين عندما تم فتح سفارة جزر القمر بالعيون مع إعلان وزيرة العلاقات الدولية للسلفادور، ألكسندرا هيل تينوكو، الخميس بالرباط، عن قرب افتتاح سفارة جمهورية السلفادور بالمغرب بعد سحب اعترافها بالجبهة الانفصالية.

وكان وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة قد أعلن، الأربعاء الماضي، أن 4 دول أفريقية على الأقل تعتزم فتح قنصليات لها بمدينة العيون (كبرى مدن إقليم الصحراء) قبل سنة 2020.

ولفت بوريطة إلى أن "المدينة ستعرف أنشطة دبلوماسية مكثفة خلال الأشهر المقبلة، تشمل استقبال اللجان المشتركة بين المغرب وعدد من الدول الأفريقية، وبين منتدى المغرب ودول المحيط الهادي الذي سيعرف مشاركة وزراء خارجية من 12 دولة".